أثر المتغيرات الدولية والتحولات الاقتصادية
على
سوق العمل العربي

ورقة عمل مقدمة إلى

الندوة القومية

"أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

على

قضايا التشغيل في الوطن العربي"

شرم الشيخ (12-14 مايو 2014)

إعداد

الدكتور/ بهجت أبو النصر

رئيس قسم البحوث الاقتصادية

جامعة الدول العربية

القاهرة

ابريل 2014

مقدمة

اتسم الاقتصاد العالمي خلال الثلاثة عقود الأخيرة بتعرضه لعدد كبير من الأزمات ، حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي، ولكن الجديد في الأمر هو تقارب تلك الأزمات ، وإن اختلفت في حدتها وأثرها على الاقتصاد العالمي. فبعضها كان محدوداً ومحصوراً في بلد المنشأ، وبعضها توسع ضمن قطاع اقتصادي متعدد الجنسية مثل المصارف أو المعلوماتية وفئة ثالثة كانت لها أبعاد عالمية أكثر شمولاً. وسجل قطاع المصارف وأسواق خدمات المال اكبر عدد من الأزمات خلال الفترة 1971 و2008 ، إضافة إلى أزمات ترتبط بهما. واحتلت أزمات المال واجهة أزمات البلدان كما حدث في بعض البلدان الآسيوية، و البرازيل 2002. وتأتي أزمة الرهون العقارية العالية الأخطار وخسائر البورصات العالمية بين عامي 2007 و2008 لتتحول الى ازمة مالية عالمية لتكون من أشد الازمات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ ثمانية عقود.

ومالبث الاقتصاد العالمي التعافي من الأزمة المالية العالمية عام 2010، ومن ثم تحقيق معدلات نمو قريبة من تلك التي كان يحققها قبل الأزمة ، الا وعاد ليقع نحو حافة مرحلة أخرى من الانكماش نتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ، فلقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عامي 2011، 2012 بصورة أكبر ،ومن ثم إتبعت دول المنطقة سياسات مالية تقشفية مما أضعف من فرص النمو والتوظف، وفي الواقع أن أزمة الديون لاتقف عند حدود منطقة اليورو بل تمتد للولايات المتحدة التي تعاني هي الاخرى من ارتفاع الديون بصورة ملحوظة بالاضافة الى معدلات البطالة المرتفعة،

ومع قرب عام 2010 على الانتهاء اندلعت موجة من الثورات والاحتجاجات العارمة في مختلف أنحاء الوطن العربيّ ، وبالرغم من قناعاتنا بأهمية الأسباب السياسية لتلك الثورات والاحتجاجات، إلا أن العوامل الاقتصادية كانت القاسم المشترك فيها جميعا .

فالأداء الاقتصادي للدول العربية خلال الفترات السابقة جعل معظمها يأتي في مؤخرة ترتيب دول العالم في مؤشرات التنافسية وسهولة أداء الاعمال والفساد، ومن ثم فالشعوب العربية ثارت أساسا ضد الفقر، والامية وانخفاض معدل النمو وسوء توزيع الموارد والفساد الذى انتشر في مختلف جنبات الاقتصاد والبطالة .

فبطالة الشباب تعد من أهم العوامل التي ساهمت في قيام تلك الاحتجاجات، ومع ذلك فهذه الاحتجاجات من شأنها تعميق تلك المشكلة،فانخفاض عائدات السياحة و تدفق الاستثمار الأجنبي سواء المباشر، أو غير المباشر، وتباطؤ الصادرات وغيرها سيؤثر حتما على النمو الاقتصادي بالدول العربية مما سيؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر.

ولكن الآثار طويلة الأجل قد تحمل جوانب ايجابية ، ومن ثم الحد من معدل البطالة بالـــدول العربيةوفي ضوء ذلك تنقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث :-

المبحث الأول: أهم التحولات العالمية والعربية .

المبحث الثاني: الأثار غير المباشرة للتحولات على التشغيل بالدول العربية.

المبحث الثالث:أثر التحولات المباشرة على التشغيل (البطالة) في الأجلين القصير والطويل.

المبحث الأول

أهم التحولات العالمية والعربية

شهدت الساحة الدولية والعربية عددا من التحولات والتغيرات التي أثرت على ادائهـــا الاقتصادي بصفة عامة ، وعلى قضية التشغيل بصفة خاصة ، وبـــالرغم مـــن تعـــدد تلـــك التحولات الا انه لغرض الدراسة سيتم التركيز على ثلاث من تلك التحولات ، هـــي الازمـــة المالية العالمية ، وازمة الديون السيادية ، والاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية.

أولا: الأزمة المالية العالمية

تأتي أزمة الرهون العقارية العالية الأخطار وخسائر البورصات العالمية بين عامي 2007 و2008 لتسجل أزمة اقتصادية من أكبر الازمات التي شهدها العالم منذ ثمانية عقود. ويبدو حتى الآن أن العالم عاجز عن احتواء تأثيراتها، وقد دفعت بتأثيراتها إلى بلدان أخرى وتوسعت دوائرها متجاوزة إجراءات الإدارة الأمريكية في خطة النهوض الاقتصادي بضخ مايربو عن 700 بليون دولار، وقرارات مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، بخفض الفائدة القياسية القصيرة الأجل، وضخ السيولة إلى البنوك لمدها بمؤونة مالية تلبي بها حاجات الطلب والجفاف المالي في الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان ، وقد أثرت تلك الازمة سلبيا على الاقتصاد العالمي ومن بينه اقتصادات الدول العربية ومن ثم على مستوى التشغيل ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل في العالم أجمع ومن بينه الدول العربية.

أسباب الأزمة

أما عن أسباب الأزمة، فقد بدأت تلك الأزمة بمشكلة الرهون العقارية العالية المخاطر، وكشفت تلك الأزمة عن فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي ما لبثا أن انفجرا ليحدثا الأزمـــة، الأولى: فقاعة الفائدة، والثانية: فقاعة بيع الديون، وكل منهما يرتبط بالآخر.[1]

فبوادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة فـــي أعبـــاء القـــروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن الســـجل الائتمـــاني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار فـــي مـــارس

[1] د. أشرف محمد دوابة ، الأزمة المالية العالمية ..الطريق الى الحل
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720412176&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout.

2007، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي" و" فريدي ماك " خسائر بالغة حيث تتعاملان في نحو ستة تريليونات دولار، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصادات الدول العربية مجتمعة.

أما فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال "توريق" أو "تسنيد" تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة، هذا بالإضافة إلى بعض الاختلالات الهيكلية المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي أهمها:-

1- العجز التجاري: منذ عام 1971، لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل سجل عجزاً يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار. ويعود السبب الأساسي له، إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك المحلي.[1]

2- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. فبلا شك يتعين الاهتمام بالتوازنات الاقتصادية وليس بالتوازنات المالية فقط . ففي الولايات المتحدة يغلب الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب. حيث لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية. كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

3- المديونية: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليونان دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليونان دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليونان دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ارتفعت إلى 10.6 تريليون دولار في 30 سبتمبر 2008 [2]. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة

[1] صندوق النقد الدولي ، افاق الاقتصاد العالمي ،ابريل 2008 .
[2] http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/pd_debtposactrpt_0809.pdf

من ديونها العامة، حيث يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية فقط، بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً. فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونان دولار، منها ديون عقارية سبقت الإشارة إليها بمبلغ 6.6 تريليونان دولار. وتشكل هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار، وبذلك يكون المجموع الكلي 36 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة.[1]

4- تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4% والبطالة التي تشكل 5% وتراجع أهمية الصناعة للناتج.[2]

5- احتلال الولايات المتحدة لكل من العراق وأفغانستان، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الخزانة الأمريكية تحملت على ما يربو عن 1.3 تريلون دولار في أفغانستان وحده، كما لا يمكن استبعاد توتر العلاقة مع كل من إيران وكوريا الجنوبية من هذا السياق.

تداعيات الأزمة[3]

اعتبار من 13 /2007/9 وتداعيات الأزمة تظهر تباعاً بسرعة غير متوقعة مما يجعل من الصعوبة حصرها كلها، لكن أهم هذه التداعيات :-

1 - إفلاس عدد من شركات الإقراض العقاري الأمريكي مثل (New Country Financial Corporation ، وInvestment Mortgage Home American).

2 - تسريح الكثير من الشركات العقارية عدد كبير من موظفيها، ومن بين هذه الشركات شركة (Country Wide) ، كبرى مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة، التي قررت تسريح خُمس موظفيها بواقع 12 ألف وظيفة لمواجهة نحو 1,2 مليار دولار من الخسائر التي لحقت بها جراء أزمة الرهن العقاري.

3 - مواجهة ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين أمريكي خطر فقدان منازلهم.

4 - تكبد شركة (Merrill Lynch) الاستثمارية الأمريكية خسائر بقيمة 14,1 مليار دولار.

---

[1] د. صلاح نعوش ، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/34BAECB7-FD94-434A-B9BF-F9B840271453.htm

[2] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق .

[3] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4DF35056-F339-49BE-A39B-B71EBCF02856.htm

5 – شراء (Bank of America) بقيمة أربعة مليارات دولار بنك (Country Wide) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة، في خطوة من شأنها تفادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في أميركا جراء أزمة الإسكان.

6 – تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، بينما أعلنت عدة مصارف كبرى عن انخفاض كبير في أسعار أسهمها.

7 – قررت جميع البنوك الأوروبية تجميد صناديقها العاملة في المجال العقاري في الولايات المتحدة ، حيث جمد بنك (B. N. B. Bribe) أكبر بنك فرنسي مدرج بالبورصة استثمارات قيمتها (2,3) مليار دولار لثلاثة صناديق استثمارية مرتبطة بسوق العقارات الأمريكي.

8 – تكبد بنك (A. K. B. Industry) الألماني خسارة تقدر بـ 954,818 مليون دولار.

9 – أقدمت الحكومة البريطانية على تأميم بنوك من بينها بنك (Northern Rock) للتمويل العقاري لمنع إشهار إفلاسه ، وهي المرة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي التي يتم فيها تأميم شركة بريطانية.

10– أعلن بنك (B. Morgan Cheese .G. B) شراء بنك الأعمال الأمريكي (Pier Sterns) بسعر متدن مع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

11– باعت مؤسسة (City Group) ب5.7مليار دولار من السندات إلى هيئة استثمار أبو ظبي الإماراتية الحكومية.

12– خسائر (Credit Swiss Bank) السويسري سجلت أرقاما قياسية.

13– الحكومة اليابانية تعلن أن خسائر مؤسساتها المالية نتيجة لأزمة قروض الرهن العقاري تضاعفت إلى 5,6 مليارات دولار مقارنة بالأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي.

ثانيا : أزمة الديون السيادية الأوروبية

كما نشأت الأزمة المالية العالمية من أزمة الائتمان وعصفت بالبنوك والمصارف الأجنبية (البنوك الأمريكية تحديدا)، فقد نشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية، التي أفزعت منطقة اليورو، وأثرت علي الكثير من البنوك الأوروبية. وتتجه الأنظار حالياً إلي تلك الأزمة –أزمة الديون السيادية– وتتزايد المخاوف من تفاقمها وتداعياتها علي تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية، ومخاطر الانكماش الائتماني، والعبء الاقتصادي.

وأزمة اليونان المالية ليست حديثة ولكنها بدأت منذ ما يقرب من عشر سنوات، وتضافرت فيها عوامل عديدة منها : تغييرات في البنية التحتية الإنتاجية، التراجع في بعض

قطاعات الصناعة التحويلية، اضطرار اليونانيين للاقتراض من البنوك بدلا من الادخار، بالإضافة إلي إجراءات اقتصادية سيئة اتسمت بسوء التصرف الإنفاقي مثل المبالغة في ترتيبات التقاعد المبكر والمعاشات بتكلفة بلغت 550 مليون يورو، وصرف مكافأت لبعض الموظفين وصلت إلى 1300 يورو شهرياً، ولا نغفل أن اليونان نظمت دورة الألعاب الأوليمبية في أثينا في عام 2004، وواكب ذلك إنفاق باذخ وترف حكومي، دفعت ثمنه الفئات محدودة الدخل والطبقة المتوسطة وليس الأثرياء وكبار الرأسماليين، ومضاربي البورصة.

وقد اشتدت الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وايرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلي عدة دول أوروبية أخري، وامتدت تداعياتها إلى ايطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، ففي الفترة من 2002-2007 "طبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي"، لوحظ أن الطلب المحلي قد نما بمقدار 4.2%، بالمقارنة بنسبة 1.8% نمواً في منطقة اليورو بأكملها، ويرجع السبب في هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلي الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل تدفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض. الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجارية، الذي ارتفع من 5.8 % في عام 2004 إلي 14.4% في عام 2008. كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلي 13.6% في أبريل عام 2010. كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008 إلي 112% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ في عام 2011 إلي 145%، وارتفعت نسب الفائدة علي الديون المستحقة، وارتفع العجز الائتماني للديون الحكومية كما هو مبين في جدول (1).

جدول (1)

النمو الحقيقي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان (2009-2015)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي%	2.0-	4.0-	2.6-	1.1	2.1	2.1	2.7
إجمالي الدين (% من الناتج المحلي	115	133	145	149	149	146	140

							الإجمالي)
6.0	5.9	3.1	1.0	0.9-	2.4-	8.6-	ميزان الحساب الجاري %

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

تشير بيانات جدول (1) أعلاه إلى أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلي 115% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن تلك النسبة بلغت نحو 150% في عام 2012، وعلي الرغم من إعلان البنك المركزي الأوروبي بأنه سيقوم بشراء السندات اليونانية والايطالية، إلا أن حالة الخوف والقلق ما زالت تجتاح الأسواق المالية العالمية.

وتعتبر أزمة اليونان المالية هي من اكبر تحديات النظام العالمي الجديد وأيضا اكبر تحد للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل أيضا على الجانب السياسي، حيث أطاحت الأزمة حتى الآن بثماني حكومات أوروبية. و لقد نتج عن الأزمة المالية العالمية ركود في دول الاتحاد الأوروبي، وفاقمت الأزمة المالية الأخيرة من مشكلات اليونان مما زاد عجز الموازنة وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 21.1% في فبراير 2010. ومع استمرار الضعف الاقتصادي وزيادة الإنفاق اضطرت الحكومة اليونانية إلى مضاعفة الاقتراض خلال السنوات السابقة للأزمة المالية وخلالها، في وقت انخفضت فيه أسعار الفائدة، ومن ثم ارتبطت أزمة اليونان برباط وثيق بالأزمة المالية العالمية حيث ضرب الركود الاقتصادي العالمي بعمق الاقتصاد اليوناني.

وقد عمدت اليونان وغيرها من دول منطقة اليورو إلى ضخ سيولة للتحفيز فتم اللجوء للاستدانة الخارجية وهو ما نتج عنه تباطؤ النمو، فالعجز عن سداد الديون السيادية التي تضخمت حتى وصلت في إيطاليا إلي 1 .7 تريليون يورو، في إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو، ويتضح حجم مشكلة اليونان في ضوء حجم الناتج المحلي لليونان والغرب لا يشكل أكثر من 3 في المائة من الناتج المحلي لمنطقة اليورو, لكن عجز الموازنة العامة في اليونان يشكل 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو.

وعلى الرغم من أن الحكومات اليونانية المتعاقبة عبر فترة طويلة استشعرت مقدمات الأزمة، إلا أنها لجأت للاقتراض في ظل إقبال المستثمرين فيما يعرف باسم (سوق أدوات الدين). ومع تصاعد الأزمة، ومطالبة الحكومة اليونانية لأوروبا والعالم بمساعدتها، فإن 70%

من اليونانيين رفضوا قرارات الحكومة بقبول مساعدات صندوق النقد الدولي المشروطة، واندلعت المظاهرات والاضطرابات احتجاجا على برامج التقشف التي أعلنتها الحكومة.

وقد ساهم في انفجار أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية نتيجة للموقف السلبي لبعض دول الاتحاد الأوروبي في بادئ الأزمة تجاه اليونان، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها وقتها لم تكن تتعدى 300 مليار يورو عام 2010 وهو ما انعكس أثره سلبا في كل الأسواق الأوروبية . وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود اتحاد أوروبي نقدي مع انفصام في السياسة المالية، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الاتحاد وفقا لاتفاقية ماستريخت، وخاصة سجل الديون في العديد من دول الاتحاد وفي مقدمتها اليونان.

وإن كانت المشكلة المالية، وإعلان إفلاس دولة ليست بالظاهرة الحديثة، حيث إن هناك أمثلة عديدة شهدت إعلان إفلاس دولة أكثر من مرة (فرنسا بين 1500 – 1800)، وإسبانيا في القرن 19سبع مرات إلا أن الأزمة اليونانية– الأوروبية الراهنة تنطوي على ملاحظات مهمة .وترجع بشكل أساسي إلي العديد من الأسباب والتي من أهمها الأتي:

1. الفساد في النظام المصرفي و ضعف الرقابة عليه، حيث أن العديد من المصارف قامت بعمليات تلاعب في أسعار الفائدة وفي أسعار الصرف وتهربت من دفع و قدمت قروضاً لمؤسسات متعثرة بدون دراسة علمية، وأعطت قروضاً عقارية لأفراد دون مراعاة لمستوى دخولهم ودون مراعاة للقيمة الفعلية للعقار.
2. عدم قدرة الحكومات علي تنفيذ برامج التقشف لأسباب سياسية واجتماعية واستمرارها في سياسة الاقتراض.
3. الأزمة الاقتصادية الأميركية التي تم تصديرها إلي منطقة اليورو نتيجة للتداخل في الاستثمارات المتبادلة بين الحكومات والمصارف والأفراد.
4. ارتفاع مستوى الدين العام إلي الحد الذي يتجاوز في كثير من الأحيان 250% من الدخل القومي كما هو في الحالة اليونانية و100% كما في الحالة الايرلندية.
5. ارتفاع نسبة القروض المتعثرة للأفراد والمؤسسات، وانتقال تلك القروض لكاهل الدول التي ضمنت القروض.
6. الخلل في الميزان التجاري حيث خسر العديد من دول جنوب أوروبا حصصه في السوق لصالح دول الشمال كألمانيا بسبب الضعف في التنافسية والتنظيم، وكذلك خسارة أوروبا لحصتها من السوق العالمية لصالح الولايات

المتحدة الأميركية بسبب انخفاض سعر الدولار ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.

7. مشكلة بنية منطقة اليورو الاقتصادية، حيث توجد وحدة نقدية دون تشابه أو انسجام في بنية المؤسسات وبوجود اختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى التطور والنمو.
8. عدم وجود مرونة في الجهاز النقدي الأوروبي حيث لا يسمح للدول بصك النقود لتغطية احتياجاتها لتسهيل تجارتها، وهذا دفع الدول إلي رفع الضرائب للحصول علي سيولة نقدية ما أدى إلي خفض قدراتها التنافسية.
9. تردد المصارف والأفراد في شراء سندات الدول المتعثرة ورحيل رؤوس الأموال أدى إلى استفحال الأزمة، فعلى سبيل المثال في الأشهر الأولى من عام 2012 خرج من اسبانيا 163 مليار يورو، وهكذا هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى المتعثرة.
10. التنافس بين الدول الأوروبية في كثير من الأحيان يفوق التنسيق بينها، وذلك بسبب الصراع بين مراكز القرار السياسي والاقتصادي ولعدم وجود هوية أوروبية موحدة، ففي كثير من الأحيان يكون السعي إلي معاقبة الدول أكثر من السعي لمساعدتها.

- **الإجراءات الأوروبية لمواجهه الأزمة**

وانطلاقاً من مبدأ التضامن اتخذت دول منطقة اليورو إجراءات اقتصادية لمساعدة الدول الأوروبية المتعثرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ، حيث أنها شكلت أجهزة لمتابعة تنفيذ تلك الاجراءت ، والتي تلزم دول الاتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجبرها على إتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة. ومن أهم الهيئات التي تم إنشاؤها ما يلي:

1. هيئة الاستقرار المالي الأوروبي (European Financial Stability Facility-EFSF). وتعمل هذه الهيئة على متابعة وتأمين الاستقرار المالي، حيث انه قدم سندات بقيمة 35 بليون يورو أثناء أزمة الاقتصاد اليوناني.
2. الجهاز المالي الأوروبي للموازنة (European Financial Mechanism-EFSM). ويقوم هذا الجهاز بتقديم التمويل في حالات الطوارئ والحالات

المستعجلة، حيث إنها أمدت كل من ايرلندا والبرتغال نحو 48.5 بليون يـــورو (أي 22.5 بليون يورو لايرلندا و26 بليون يورو للبرتغال).

3. الهيئة الأوروبية المشتركة (European Fiscal Compact). تتابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحدد نسبة العجز المسموح بهـــا، وتضـــع شـــروط الإقراض.

كما قام صندوق النقد الدولي بتقديم المساعدات المالية للعديد من دول أوروبا التي تعاني مـــن العجز في ميزانيتها، ويوضح الجدول التالي حجم المساعدات المالية الموجهة لتلـــك البلـــدان، وذلك على النحو التالي:

جدول (2)

المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية

البلد	تاريخ الموافقة	مساعدة الاتحاد الأوروبي	المساعدة المالية لصندوق النقد الولي	إجمالي المساعدات المالية
اليونان	مايو 2010	80 بليون يورو (115 بليون دولار)	30 بليون يورو (43 بليون دولار)	110 بليون يورو (158 بليون دولار)
ايرلندا	ديسمبر 2010	45 بليون يورو (65 بليون دولار)	22.5 بليون يورو (32 بليون دولار)	67.5 بليون يورو (97 بليون دولار)
البرتغال	مايو 2010	52 بليون يورو (75 بليون دولار)	26 بليون يورو (37 بليون دولار)	78 بليون يورو (112 بليون دولار)

Source: IMF press releases.

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي فرضها الاتحـــاد الأوروبـــي، فقـــد فـــرض علـــى اليونان،إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العـــام مـــن مناصـــبهم، خفـــض المرتبات عموماً والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد، رفع سن التقاعد، رفع الضـــريبة الدخل والضريبة علي السلع، تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي، دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق، وخفض الإنفاق على التسلح.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها المؤسسات الاقتصادية الدولية والاتحاد الأوروبي للحد من الأزمة من خلال اتخاذ سلسلة من عمليات الإنقاذ للاقتصادات الأوروبية المتعثرة، إلا أن عام 2012 شهد امتداد للأزمة من الدول الهامشية في المنطقة إلى الدول الأوروبية التي يعال عليها في مواجهة الأزمة، فقد امتدت الأزمة إلى إيطاليا وقبرص وفرنسا وألمانيا وان كانت بنسب مختلفة، وهذا ما استتبع أن قامت وكالة "ستاندرد أند بوروز" بتخفيض تصنيف إيطاليا في سبتمبر 2012 إلى "**A** " بدلا من " **+A** " وتخفيض تصنيف فرنسا الائتماني الممتاز من "**A A A**" إلى درجة "**+A A** " إلى جانب ثماني دول أوروبية أخرى وذلك في شهر يناير من عام 2012. وأبقت الوكالة على تصنيف "**+AA** " لفرنسا في شهر نوفمبر2012، كما أن وكالة موديز في أكتوبر من عام 2012 خفضت تصنيف قبرص ثلاث درجات إلى "**B** 3". كما أن الاقتصاد الألماني – أكبر اقتصاد في منطقة اليورو – لم يسلم هو الآخر من الأزمة، حيث تشير البيانات إلى تراجع النمو للاقتصاد الألماني إلى معدل سنوي بلغ **0.9** في المائة خلال الربع الثالث لعام 2012.

ثالثا:الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية

بالرغم من تركيز معظم المحللين على الأسباب السياسية للثورات والاحتجاجات العربية، إلا أن تلك الثورات لم تكن لتجد تلك الاستجابة الشعبية من قطاع عريض من الشعوب العربية في غياب الأسباب الاقتصادية، فالأسباب الاقتصادية هي التي وفرت الدعم الكافي لتلك الثورات من الفئات المهمشه في المجتمعات العربية، حيث تتفق الدول العربية التي اندلعت فيها هذه الثورات في كثير من الظروف والمشكلات الاقتصادية، التي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها .

وفي مقدمة هذه الظروف حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل. ويمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات والثورات بالدول العربية في الجدول التالي:-

جدول (3)

أهم مؤشرات الدول العربية لعام 2010

الدولة	معدل النمو	نسبة الفقر**	التضخم	البطالة	الأمية*	مؤشر الفساد	مؤشر سهولة الأعمال	مؤشر التنافسية
الأردن	5.5	13.3	5.10	13.4	7.2	50.0	100.0	50.0
الإمارات	-3.2		0.90	4.2	10.2	28.0	33.0	23.0
البحرين	3.1	11	1.90	3.8	9.2	48.0	20.0	38.0
تونس	3.10	3.8	4.50	13.0	19.4	59.0	69.0	40.0
الجزائر	2.4	5.7	3.90	10.0	22.3	105.0	136.0	83.0
جيبوتي	5.0	42			29.7	91.0	163.0	-
السعودية	0.1		5.30	10.5	12.4	50.0	13.0	28.0
السودان	4.6	50	13.00	13.7	30.7	172.0	154.0	-
سورية	6.0	12.3	4.40	8.4	16.2	127.0	143.0	94.0
العراق	4.2	22.9	2.40		22.4	175.0	153.0	-
عُمان	1.1	34.5	3.20		13.3	41.0	65.0	41.0
قطر	12.0		2.40-	0.5	3.7	19.0	39.0	22.0
الكويت	-5.2		4.00	5.9	6.0	54.0	61.0	39.0
لبنان	8.5	8	4.50	0.0	7.9	127.0	108.0	-
ليبيا	-2.3		2.40	19.5	11.6	146.0	-	88.0
مصر	4.7	22	11.10	8.9	33.6	98.0	106.0	70.0
المغرب	4.9	9	0.90	9.1	39.7	85.0	128.0	73.0
موريتانيا	-1.2	42		غ.م	43.2	غ.م	166.0	127.0
اليمن	3.9	34.8	12.10	غ.م	39.1	146.0	99.0	-

** بيانات عام 2006 *بيانات عام 2008

المصدر: – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة

–صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2010، سبتمبر 2011.

– www.doingbusiness.org .

www.weforum.org -

من الجدول السابق يمكن رصد أهم العوامل الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية وهي:–

1ــ تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، فمعدلات النمو المحققة بالرغم من إنها تعد مقبولة إلا إنها تفقد أهميتها، مع الأوضاع المعيشية السيئة التي تعانى منها الدول العربية غير البترولية، فهذه المعدلات لا يمكنها معالجة نسب الفقر التي تعاني منها تلك الدول، فالنمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق هدف الإقلال من حدة الفقر خاصة أمام تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل. فارتفاع معدلات النمو لا يؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا لم يصاحب هذا النمو إعادة توزيع الثروة في صالح الفقراء. لذلك تركزت جهود الدول والمؤسسات المالية الدولية حول جعل النمو "مناصراً للفقراء".

وفي الواقع أن معدلات النمو بالدول العربية لم يحقق أغلبها النتائج المرجو منه نظرا لعدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة، فقد بلغ مؤشر جيني لتوزيع الدخل نسب مرتفعة في الدول العربية بلغ نحو 64% في جزر القمر، 41% في المغرب، 41.5% في العراق، 38% في موريتانيا واليمن، 36% في الجزائر، 32% في مصر .

2 ــ ارتفاع معدلات البطالة وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وتشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية وصل إلى نحو 14.6 في المائة (يراوح هذا المعدل بين 50 % في جيبوتي ونحو 0.5 % في قطر)، وهو أكثر من ضعف معدل البطالة في العالم، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14.2 مليون عاطل.

ومما جعل عدد كبير من الشباب في هذه الدول ييأس من سوق العمل، أن معدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 23%عام 2010 (تراوحت بين 62.2% في جيبوتيو 28.2% في الكويت). وأن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30%، وأن مشاركتهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم (تراوحت بين 78.8% في البحرين و 20.9% في فلسطين). ومما يعقد من تلك المشكلة أن سوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعدد محدود للغاية من فرص التشغيل.

3ــ تزايد معدلات الفقر وسقوط النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في العديد من الدول العربية، فتشير تقديرات مؤشر الفقر الإنساني بالدول العربية، باستثناء الكويت والصومال غير المدرجين في المؤشر، يفتقرون إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والى

مقومات العيش الكريم، وبعض الدول مثل فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان التي يبلغ نسبة الفقر فيها نحو 40 %، وتجاوز 21 % في مصر، وتجاوز 10 % في سورية والعراق وتونس والجزائر.

4 ــ تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59 % في العراق، ونحو 33.6 % في مصر، ونحو 15.5 % في سورية، ونحو 13.2 في المائة في ليبيا، ونحو 19.4 % في تونس، ونحو 41.1 % في اليمن.

5 . الفساد الذي استشري في المجتمعات العربية، فحسب مؤشر الدول الأقل فساد في العالم يوجد 5 دول عربية فقط في الخمسين الاوائل، وهي الامارات ،سلطنة عمان، البحرين، الاردن والسعودية، في حين جاءت باقي الدول العربية في ترتيب متأخر بلغ 175 للسودان والعراق،146 لليبيا واليمن،127 للبنان وسوريا، 105 للجزائر، 98 لمصر، 85 للمغرب، 59 لتونس و54 للكويت، اي ان المنطقة العربية عموما تعد من اكثر المناطق التي ينتشر فيها الفساد؛ وفقا لهذا المؤشر، وهذا تفسير نسبي لانخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر، لأن الحد من الفساد يعد من أهم عناصر تحسن مناخ الاستثمار.

6. التضخم، يعتبر التضخم إنعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة في الدولة . فوجـــود التضخم فى الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية فى تحقيق أحد أهم أهـــدافها إلا وهو الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى فهناك ارتباطات قوية ومباشـــرة بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفاعلية أدائها وبين الجوانب البنيويـــة والهيكليـــة للنظام السياسي

وتشير البيانات الى معاناة معظم الاقتصاديات العربية من التضخم خلال السنوات الماضية، بالرغم من أن مسبباتها قد تختلف من دولة عربية الى اخرى، فقد بلغ نحو 13%، 12%،11% في السودان واليمن ومصر على التوالي ومما يزيد من اثر تلك الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، هو فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34 % فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66 % من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

بالإضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية المتبعة مما اوجد حالة من عدم التوازن الداخلي والخارجي وجعل معظم الدول العربية تتذيل دول العالم في مؤشرات التنافسية ، ومؤشر سهولة أداء الأعمال .

\

المبحث الثاني
الأثار غير المباشرة للتحولات على التشغيل بالدول العربية.

من المتوقع ان تمارس التحولات الاقتصادية الدولية تأثيرا غير مباشراً على التشغيل بالـــدول العربية من خلال تأثيرها الكبير على معدل النمو بالدول العربية و تأثيرها المباشر على عدد من القطاعات الاقتصادية ، وفيما يلي أهم تلك التأثيرات:-

أولا: النمو الاقتصادي:

إن المتتبع لمعدلات نمو الناتج الحقيقي بالدول العربية يجد أنها حققت معدلات نمو ايجابية خلال السنوات العشر الأخيرة بمعدلات تفوق المعدل العالمي بفضل صادراتها من البترول، إلا أنه اعتبارا من عام 2008 وهي بداية الأزمة المالية العالمية وما تبعها من أزمة الديون السيادية ثم الثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية التي ما تزال تعصف بالدول العربية، والتي لم تغير المشهد السياسي في المنطقة فحسب بل أفرزت في المقابل مشهدا اقتصاديا جعل المنطقة التي تضم أهم مصادر إنتاج النفط الرئيسية في العالم، يتجه معدل النمو بها إلى الانخفاض، بل أن عامي 2011، 2012 حققت فيه معدل نمو أقل من المعدل العالمي، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي حول نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فقد انخفض معدل النمو من 5.4% عام 2008 ليبلـــغ 1.1% عـــام 2009 وبعـــد التحسن النسبي عام 2010 عاد لينخفض معدل النمو بتأثير الثورات والاحتجاجات الشـــعبية وأزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عامي 2011، 2012 الجدول رقم(4) والشكل(1):-

جدول(4)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالى خلال الفترة 2007 -2013

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	8.2	7.2	5.5	2.3	2.6	2.8	3.3
الإمارات	6.5	5.3	4.8-	1.3	5.2	3.9	4.8
البحرين	8.4	6.3	3.2	4.7	2.1	3.9	4.9
تونس	6.3	4.5	3.1	3.1	1.9-	3.6	2.7
الجزائر	3.4	2.0	1.7	3.6	2.4	2.5	2.7
جيبوتي	5.1	5.8	5.0	3.5	4.5	4.8	5
السعودية	6.0	8.4	1.8	7.4	8.5	6.8	3.8
السودان	8.5	3.0	5.2	2.5	1.9-	4.4-	3.4
العراق	1.4	6.6	5.8	5.9	8.6	8.4	4.2
عمان	6.7	13.2	3.3	5.6	4.5	5.0	5.1
قطر	18.0	17.7	12.0	16.7	13.0	6.6	6.1
الكويت	6.0	2.5	7.1-	2.4-	6.3	5.1	0.8
لبنان	8.4	8.6	9.0	7.0	1.5	1.5	1
ليبيا	6.4	2.7	0.8-	5.0	62.1-	104.5	9.4-
مصر	7.1	7.2	4.7	5.1	1.8	2.2	2.1
المغرب	2.7	5.6	4.8	3.6	5.0	3.0	4.5
موريتانيا	1.0	3.5	1.2-	5.1	3.9	6.4	6.7
اليمن	3.3	3.6	3.9	7.7	10.5-	0.1	4.4
إجمالي	4.8	5.3	1.1	4.8	2.5	2.6	2.2

العالم	5.4	2.8	0.6-	5.2	4.0	3.2	3

المصدر : صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2014.

شكل رقم (1)

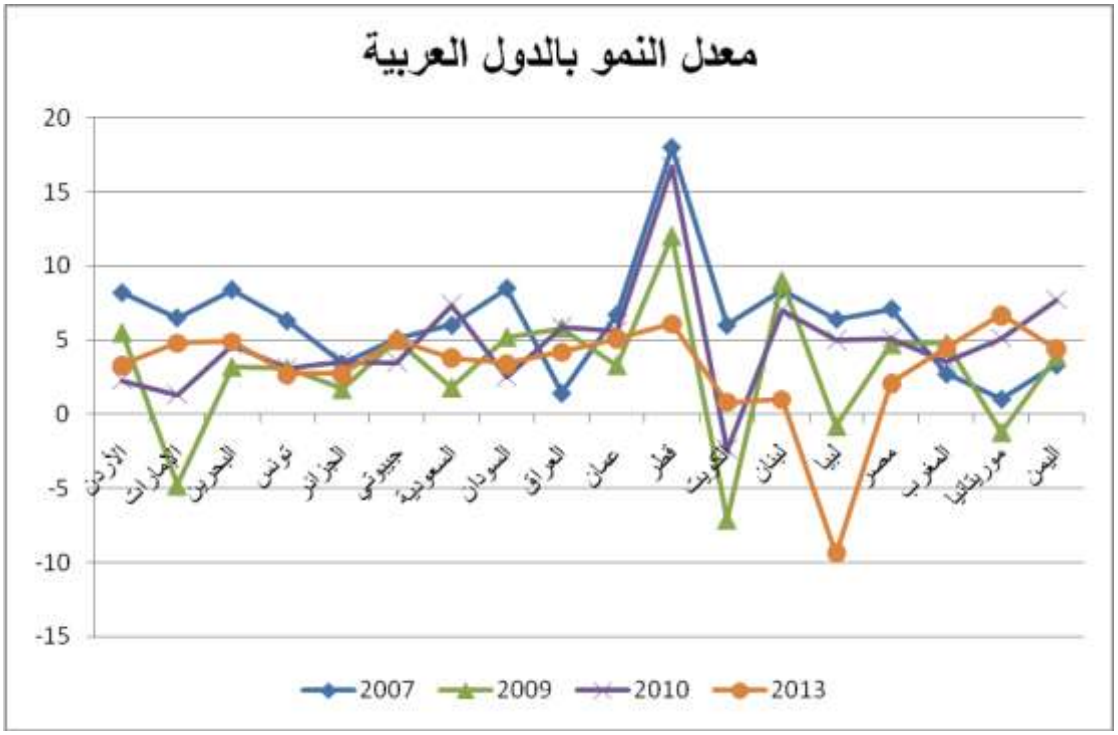

المصدر: الجدول السابق

ويتضح من الجدول (4) والشكل رقم (1) ما يلي:-

بعد أن بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية نحو 5.3% عام 2008، انخفض عام 2009 بفعل الأزمة المالية العالمية ليبلغ نحو 1.1% ألا انه مازال أعلى من معدل النمو العالمي البالغ (-0.6%)، ومع انكسار حدة الأزمة عام 2010 عاد معدل النمو بالدول العربية ليحقق معدل نمو بلغ 4.8 % مقابل 5.2% معدل النمو العالمي. ومع اندلاع الاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية وكذا ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية، انخفض معدل النمو بالدول العربية ليبلغ 2.5%، 2.6% عامي 2011، 2012 ، وهما أقل من معدل النمو العالمي البالغ 4%، 3.2%.

واستمر التحسن في عامي 2012، و2013 بل الأكثر من ذلك فقد تحسنت القيم المعدلة المتوقعة لتلك الدول بعد الإحتجاجات عن قبلها نظرا للزيادة في الإنفاق العام بتلك الدول بعد

الإحتجاجات منذ نجاح الثورة التونسية، وعدم تعرضها بشكل كبير لاحتجاجات شعبية باستثناء البحرين، بل أن الاحتجاجات الشعبية بالدول الأخرى كانت سبب، ولو بشكل غير مباشر، لزيادة الإنفاق العام بتلك الدول تحت مسميات مختلفة خاصة في السعودية والكويت وقطر والبحرين مما ساهم في ارتفاع معدل نمو الناتج بها.

- بمقارنة معدل النمو للدول العربية فرادي عام 2007 مقارنة بعام 2013 يلاحظ أن الأداء العام لغالبية الدول العربية هو انخفاض معدل النمو فيها باستثناء المغرب وموريتانيا والتي ارتفع فيها معدل النمو عام 2013 إلى 4.5، 6.7 %مقارنة بعام 2007 حيث كانت نحو 2.7 ،1 %علي التوالي .

- بالرغم من ارتفاع أسعار البترول لمستويات قياسية خلال الفترة محل البحث، إلا أن باقي الدول العربي(16) دولة عربية، بما فيها الدول العربية النفطية انخفض فيها معدل النمو عام 2012 مقارنه بعام 2007.

والسبب الرئيسي وراء هذا الأداء الضعيف هو التغيرات الاقتصادية العالمية و الأحداث السياسية في دول الربيع العربي؛ و التي ألحقت بالاقتصادات العربية أضرارا كبيرة خاصة في القطاع السياحي الذي وصلت خسائره نحو 13 مليارات دولار أمريكي حتى الآن، كما أن هروب رؤوس الأموال وتوقف بعض المؤسسات الأجنبية و تدهور نشاطات قطاعات اقتصادية رئيسية، كالنفط والسياحة والنقل والخدمات وتضرر البنية التحتية بصورة كبيرة ألقت بظلالها على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في الأداء المتواضع لاقتصادات تلك الدول أهمها، تراجع الأداء الاقتصادي في أوروبا الذي أدى إلى تداعيات سلبية قوية على هذه الدول، حيث يوجد ارتباط قوي بين الاقتصادات الأوروبية واقتصادات الدول المستوردة للنفط في شمال أفريقيا ودول المشرق العربي عبر السياحة والتجارة وتحويلات العاملين.

هذا الأداء المتواضع للاقتصادات العربية سينعكس حتماً على معدل البطالة بالدول العربية، فالارتباط بين النمو والتشغيل من ثوابت النظرية الاقتصادية، ومن ثم فإن الدول العربية التي ستعاني من انخفاض معدل النمو ستشهد معدلات مرتفعة للبطالة

ثانيًا:الاستثمار الأجنبي:

وعلى صعيد الاستثمارات الخارجية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، والتي تساهم في ارتقاء معدل النمو لاقتصادات الدول المضيفة وذلك بطريقة مباشرة، باعتبارها مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية التي تعاني من عجز مالي، ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية، توطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، خلق وظائف جديدة ومن ثم الحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشره.

ونتيجة لحالة عدم استقرار الاقتصاد العالمي نتيجة للازمة المالية العالمية، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، واللتان أثرتا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا هما المصدر الأساسي له، كما أن عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الدول العربية والذي أثر سلبا على المناخ الاستثماري في المنطقة. تشير البيانات إلي انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية خلال الفترة محل الدراسة، فبعد أن بلغ مستوى قياسي عام 2008؛ حيث بلغ نحو 97 مليار دولار، انخفض عام 2009 انعكاسا للأزمة المالية العالمية ليبلغ نحو 81 مليار دولار ثم لنحو 66 مليار دولار عام 2010، ثم كان الانخفاض بنسبة اكبر عامي 2011، و2012 ليبلغ نحو 41 ،47 مليار دولار وذلك للتأثير المزدوج من جانب أزمة الديون السيادية الأوروبية باعتبار أن الدول الأوروبية المصدر الأول لتلك الاستثمارات للدول العربية، وكذا انعكاسا للثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية. كما أن هذا الانخفاض كان أكثر حدة بالدول العربية التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية، و تأتي مصر واليمن والبحرين في مقدمة هذه الدول على النحو التالي:

جدول(5)

حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية خلال الفترة 2007– 2012

(مليون دولار)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو
الأردن	2,622	2,826	2,413	1,651	1,474	1,403	-4.8
الإمارات	14,187	13,724	4,003	5,500	7,679	9,602	25.0
البحرين	1,756	1,794	257	156	781	891	14.1
تونس	1,616	2,759	1,688	1,513	1,148	1,918	67.1
الجزائر	1,662	2,593	2,746	2,264	2,571	1,484	-42.3

السعودية	24,319	39,456	36,458	29,233	16,308	12,182	-25.3
السودان	2,426	2,601	1,816	2,064	2,692	2,466	-8.4
سوريا	1,242	1,467	2,570	1,469			
العراق	972	1,856	1,598	1,396	2,082	2,549	22.4
عمان	3,332	2,952	1,485	1,243	739	1,514	104.9
قطر	4,700	3,779	8,125	4,670	-87	327	-475.9
الكويت	111	-6	1,114	456	855	1,851	116.5
لبنان	3,376	4,333	4,804	4,280	3,485	3,787	8.7
ليبيا	3,850	3,180	3,310	1,909			
مصر	11,578	9,495	6,712	6,386	-483	2,798	-679.3
المغرب	2,805	2,487	1,952	1,574	2,568	2,836	10.4
موريتانيا	139	343	-3	131	589	1,204	104.4
اليمن	917	1,555	129	189	-518	349	-167.4
الإجمالي	81,610	97,194	81,177	66,084	41,883	47,161	12.6

المصدر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2013.

شكل رقم (2)

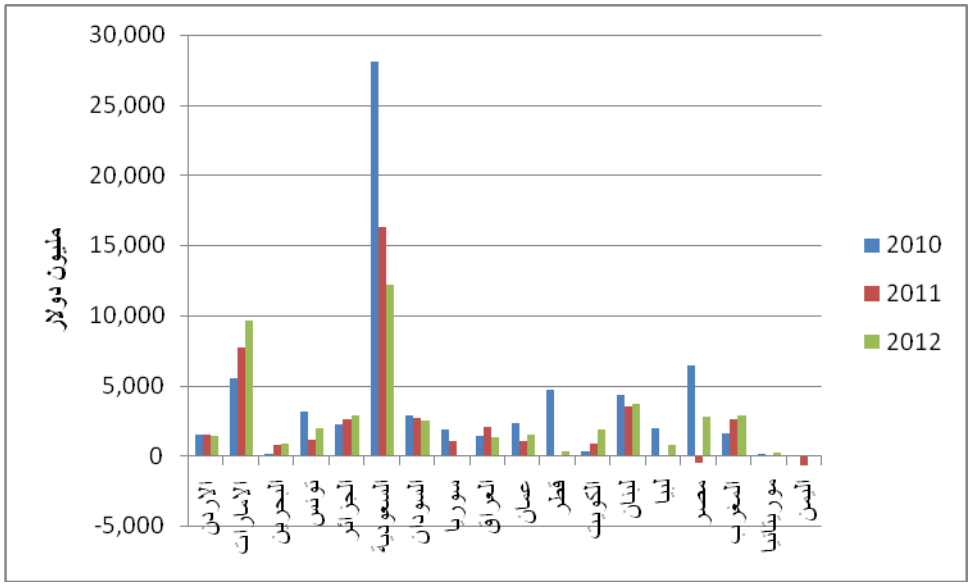

من الجدول والشكل السابقين يلاحظ أن معظم الدول العربية شهدت انخفاضا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة تلك التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية ، و تأتي مصر في مقدمة هذه الدول حيث انخفـض حجـم الاسـتثمارات

الواردة إليها من 6,386 مليون دولار عام 2010 إلي -483 مليون دولار عام 2011 ، في حين شهدت اليمن انخفاضاً من -93 مليون دولار إلي -713 مليون دولار عام 2011 ، تونس انخفض فيها حجم الاستثمارات الأجنبية من 1,143 مليون دولار خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010 و التي بلغت فيها نحو 1,513 مليون دولار، سوريا انخفض فيها حجم الاستثمارات من1,850 مليون دولار عام 2010 إلي 1,059 مليون دولار عام 2011 . بينما شهدت دولاً أخرى زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها و التي من بينها الإمارات و البحرين و جيبوتي و المغرب ؛ حيث بلغت نحو 7,679 ،781، 78، 2,519 عام 2011 على التوالي مقارنة 5,500، 156، 27، و1,574 عام 2010 ، وبالرغم من التحسن النسبي لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2012 ، حيث ارتفعت لتبلغ نحو 47 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت 9.8% إلا أنها دون ما كانت علية قبل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية ، ولا يختلف الأمر كثيرا على مستوى الدول فرادى.

ثالثاً:السياحة:

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي .وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من امتلاك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة، وهي لا تتناسب مع ما يزخر به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة .وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتخفيف معدلات البطالة.

وقد صاحب الاهتمام بقطاع السياحة والسفر في الدول العربية ارتفاع مستوى الاستثمار العام والخاص في مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بالسياحة والتي تشمل الإقامة، الانتقال،

الحدائق العامة، والمنتجعات .وتبذل الدول العربية جهوداً كبيرة لتيسير الاستثمار في هذه المجالات، حيث يعتبر قطاع السياحة إحدى أسرع الصناعات نمواً من حيث كونها موردا للعملات الأجنبية، ومولدا لفرص عمل جديدة.

هذا وقد أنعكس الاهتمام بقطاع السياحة على السياحة العربية مما جعل الإيرادات السياحية العربية تمثل أكثر من 7 في المائة من الإيرادات السياحية العالمية عام 2010 بعد أن كانت نحو 2.3 في المائة عام 2001، وقد بلغت الإيرادات السياحية لنحو ثمانية دول عربية نحو 52 مليار دولار عام 2009 ارتفعت لنحو59 مليار دولار عام 2010 وهو العام الذي انتعش فيه الاقتصاد العالمي نسبيا بعد انحسار أثار الأزمة المالية العالمية، ومع ازمة الديون السيادية والاحتجاجات والثورات الشعبية بالمنطقة العربية واصلت انخفاضها لتبلغ نحو 41 مليار دولار لنفس الدول عام 2011 وهذا ما يتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (6)

عائدات السياحة بالدول العربية 2009 -2011

(بالمليون دولار)

	2008	2009	2010	2011	معدل النمو عام 2011
الأردن	1,441	2,911	3,413	3,000	-12.1
الإمارات	3,218	7,352	8,577	9,204	7.3
البحرين	920	1,118	1,362	غ.م	
تونس	2,143	2,773	2,654	1,805	-32.0
الجزائر	184	267	219	غ.م	
السعودية	4,622	5,995	6,712	8,459	26.0
سوريا	1,944	3,757	6,190	غ.م	
السودان	89	299	94	غ.م	!
عمان	429	689	770	926	20.3
فلسطين	119	410	667	غ.م	
قطر	760	179	584	1,170	100.3
الكويت	164	354	227	199	-12.3
لبنان	5,532	6,774	8,012	غ.م	
لبيا	250	50	60	غ.م	

مصر	6,851	10,755	12,528	8,707	-30.5
المغرب	4,621	6,557	6,720	7,307	8.7
اليمن	181	496	622	غ.م	
الإجمالي	33,468	50,736	59,411	40,777	-3.8

المصدر: World Tourism Organization(UNWTO), Barometer, May 2012

من جدول السابق يلاحظ أن الايرادات السياحية بعد ان بلغت نحو 53 مليـــار دولار عام 2009 شهدت انخفاضا عام 2011 لتبلغ نحو 41 مليارردولار بالرغم من عـــدم تـــوافر بيانات عن الايرادات السياحية لتسع دول عربية، وباستبعاد بيانات تلك الدول من عام 2010 يصل معدل الانخفاض نحو 4 في المائه، وهذا المعدل مرشح للارتفاع في ظـــل ان معظـــم الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات لم يتوفر عنها بيانات مثل سوريا ، ليبيـــا ، الـــيمن ، وتشير البيانات أن مصر و تونس يمثلان نسبة كبيرة من الايرادات السياحية العربيـــة وهمـــا الدولتان اللتان شهدتا ثورة خلال عام 2011 وأنخفضت الإيرادات السياحية فيهما بنسبة كبيرة ؛ فقد أنخفضت في تونس بنسبة 32 في المائه، خلال عام 2011، وكذلك الحال فـــي مصـــر والتى أنخفضت فيها الايرادات السياحية بنسبة 30 % خلال عام 2011، وبالطبع ففي ظـــل الاوضاع التى تمر بها كل من سوريا واليمن فالإيرادات السياحية بهما من المتوقع أن تكـــون أنخفضت هي الاخرى خلال عام 2011.

وهذا ماهو إلا أنعكاس للتغير في عدد السائحين القادمين الى المنطقة العربية، والتـــي تأثر بشكل كبير بالثورات والاحتجاجات الشعبية بالدول العربية، وكذا لتأزم الاوضاع في دول الاتحاد الاوروبي، وهي المصدر الرئيسي للسائحين الى الدول العربية ،فبعد التزايد في عـــدد السائحين بالدول العربية خلال السنوات الأخيرة تشير البيانات الي أنخفاض عدد السائحين في معظم الدول العربية التي يتوفر عنها بيانات خلال النصف الأول من عام 2011، وهـــذا مـــا يتضح من الجدول التالي :-

جدول(7)

أعداد السائحين الوافدين الى الدول العربية

(2009-2011)

العدد بالألف

الدول	2009	2010	2011	معدل النمو عام

				2011
الأردن	3,789	4,557	3,975	-12.8
الإمارات	6,812	7,432	8,129	9.4
تونس	6,901	6,902	4,782	-30.7
الجزائر	1,912	غ.م	غ.م	غ.م
السعودية	10,897	10,850	17,336	59.8
سوريا	6,092	8,546	5,070	-40.7
السودان	420	غ.م	غ.م	غ.م
عمان	1,524	غ.م	غ.م	غ.م
فلسطين	396	522	446	-14.5
قطر	1,659	غ.م	غ.م	غ.م
الكويت	297	غ.م	غ.م	غ.م
لبنان	1,851	2,168	1,655	-23.7
مصر	11,914	14,051	9,497	-32.4
المغرب	8,341	9,288	9,342	11.4
اليمن	434	غ.م	غ.م	غ.م
الإجمالي	63,239	64,316	60,232	-6.3499

المصدر: World Tourism Organization(UNWTO), Barometers, May2012

تشير بيانات جدول (7) الى أنه بالرغم من عدم توافر بيانات عن عدد السائحين الوافدين لأربع دول عربية عام 2011مما شملتهم بيانات 2010، إلا أن عدد السائحين الوافدين للدول العربية حقق معدل انخفاض بلغ نحو 6.3 في المائه.

أما الوضع في عام 2011، وهو العام الذي شهد الثورات والاحتجاجات الشعبية فقد أنقلب الوضع تماما، فبعد ماحققت تونس نمواً محدود في عدد السائحين عام 2010، تعرضت لانخفاضاً كبيراً خلال عام 2011، حيث بلغت نسبة الانخفاض 30.7 في المائه.وكذلك الحال في سوريا التى أنخفض فيها عدد السائحين الوافدين بنسبة 40.7 في المائه خلال عام 2011 ،ولبنان التى لم تشهد احتجاجات لم تسلم من هذا الانخفاض، فقد عانت من إنخفاض في عدد

السائحين الوافدين بنسبة 23.7 في المائه خلال عام 2011، وهذا يرجع الى أن الافواج السياحية كانت تتجة في رحلتها السياحية في المنطقة لأكثر من دولة عربية ومن ثم فقد ترتب على الغاء تلك الافواج لرحلاتها الى مصر أو سوريا أو تونس الى الغاء توجهها الى لبنان بالتبعية. كما أنخفض عدد السائحين الوافدين الى مصر بنسبة 32.4 في المائه خلال عام 2011.

وفي ظل كثافة التشغيل في قطاع السياحة وإستعابه نسبة معقولة من العمالة العربية، وفي ظل هذا الركود للسياحة العربية فمن المتوقع أن ينعكس ذلك سلبا على حجم التشغيل ومن ثم البطالة بالدول العربية.

رابعاً: أسواق الأوراق المالية:

ان المتتبع لأداء البورصات العربية يلاحظ أنها حققت مؤشرات قياسية حتى عام 2007، ومع الازمة المالية العالمية اتجهت مؤشرات اسواق الاسهم العربية الى الانخفاض (الانهيار) حيث بلغ معدل الانخفاض في سوق عمان على سبيل المثال نحو 64%، ومع انحسار إنعكاسات الازمة عام 2010 عاودت تلك الأسواق الى التحسن في نشاط الإصدارات الأولية بعد هدوء ملحوظ في عامي 2008، 2009. ولم يقتصر التحسن خلال عام 2010 على الإصدارات الجديدة من الأسهم بل شهدت الإصدارات الجديدة من إصدارات السندات تحسناً ملحوظاً خلال هذا العام. ومن جانب آخر، واصلت الهيئات والسلطات جهودها في تعزيز الحماية والرقابة والذي تمثل في إدخال ضوابط وتعليمات جديدة، بالإضافة إلى ايلاء المزيد من الاهتمام بمسائل تطبيق معايير وممارسات الحوكمة السليمة وتنشيط التداول إلا أن هذا النشاط لم يستمر في دول الربيع العربي وبعض الدول العربية الاخرى التي تأثرت به؛ فقد عاود مؤشر تلك البورصات انخفاضه خلال عام 2011 و2012، وساهم في هذا الانخفاض سحب المستثمرين الاجانب لبعض استثماراتهم من البورصات العربية انعكاسا لأزمة الديون السيادية الأوروبية ،وهذا مايتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (8)

مؤشر البورصات العربية (2007 – 2012)

	2007	2008	2010	2011	2012
عمان	7,519.3	2,758.4	2,533.5	1,995.1	1,957.6
أبو ظبي	4,551.8	2,390.0	2,743.6	2,402.3	2,630.9

البحرين	2,755.3	1,804.1	1,458.2	1,143.7	1,065.6
تونس	1,936.8	1,971.3	4,291.7	4,722.3	4,579.9
السعودية	11,176.0	4,803.0	6,121.8	6,417.7	6,801.2
الخرطوم	2,962.1	2,720.7	2,363.4	2,368.5	2,748.3
مسقط	9,035.5	5,441.1	6,368.8	5,588.0	5,760.8
قطر	9,580.5	6,886.1	6,959.2	8,779.0	8,358.9
الكويت	12,588.0	7,782.0	7,005.3	5,814.2	5,934.3
بيروت	129.2	102.4	139.6	105.3	105.1
مصر	3,412.3	1,573.1	1,460.0	501.0	5,462.4
المغرب	12,695.0	10,984.3	10,522.6	11,027.7	9,359.2
فلسطين	527.3	441.7	493.0	476.9	477.6

المصدر : صندوق النقد العربي، تقرير اسواق المال العربية، أعداد مختلفة.

شكل رقم (3)

اداء البورصات العربية خلال اعوام2007، 2008، 2010، 2012

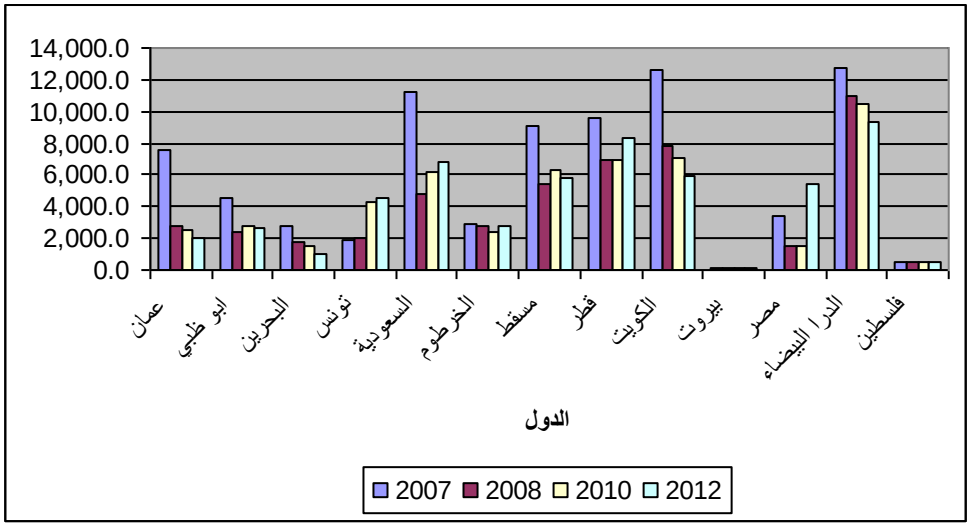

من جدول(8) و شكل (3)، يلاحظ ما يلي :-

- باستثناء بورصة تونس، فقد شهدت جميع البورصات العربية انخفاضا في قيمة المؤشر عام 2008 انعكاساً للأزمة المالية العالمية، تجاوز 50% لثلاث بورصات عربية هي عمان، السعودية، مصر، وتراوح بين 20% و50% لست بورصات عربية وكان مؤشر بورصة الخرطوم أقلها انخفاضا؛ حيث بلغ نحو 8%.

- بعد التحسن الايجابي لمعظم البورصات العربية عام 2010 مع انحسار أثر الأزمة المالية العالمية، عادت البورصات العربية إلى المعاناة مرة أخرى عامي 2011، 2012 انعكاسا لتأثرها بالاحتجاجات والثورات الشعبية التي مرت بعدد من الدول العربية وكذا تأثرا بأزمة الديون السيادية الأوروبية؛ فباستثناء بورصة قطر، تونس انخفض مؤشر كافة البورصات العربية عام 2011 ،وكانت أكثر انخفاضا في دول الربيع العربي فقد بلغت نسبة الانخفاض نحو 65.7 في المائة في مصر، ثم تراوحت نسبة الانخفاض بين 24.6 في المائة في بورصة بيروت، و21.3 في المائة في بورصة عمان، واستمر الوضع تقريباً لعام 2012، وهذه الانخفاضات لها تأثير سلبي كبير نظرا لأن البورصات العربية مازالت لم تتعافى تماماً من اثر الأزمة المالية العالمية عليها ،حيث أن مؤشر البورصات العربية لم تعد لما كانت عليه في أوائل 2008.

المبحث الثالث

أثر التحولات الاقتصادية على التشغيل (البطالة)

في الأجلين القصير والطويل

يعد التشغيل ومن ثم معدل البطالة من أكثر المتغيرات الاقتصادية، التي تتأثر مباشرة بانخفاض معدلات النمو نظرا للعلاقة الوطيدة بين المتغيرين ، ومن ثم فإن تباطؤ معدلات النمو بفعل الأزمة المالية العالمية وكذا أزمة الديون السيادية الأوروبية ، كما أنها تأثرت سلباً بالاحتجاجات والثورات الشعبية بالدول العربية في الأجل القصير، لأن التأثير عليها كان لحظي ومباشر دون الانتظار لفترة إبطاء بين الاحتجاجات والأثر على التشغيل، وفي الأجل الطويل فمن المتوقع أن يأخذ التشغيل اهتماماً كبيراً من الحكومات العربية، لأنه هو المؤشر الملموس على تحسن الأوضاع الاقتصادية، والذي ينعكس مباشرة على مستوى معيشة المواطن، لذا فمن المؤكد أن يتم إجراء تغيرات على السياسات الحاكمة للتشغيل في الأجل الطويل بما يخلق وظائف حقيقية للمواطن العربي ومن ثم الحد من البطالة، وفي هذا المبحث سيتم التعرض لأثر الاحتجاجات على البطالة في الأجل القصير، وعلى السياسات المؤثرة في التشغيل (البطالة) في الأجل الطويل.

أولاً: الأثر على البطالة في الأجل القصير:

إن تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي كانت من بين العوامل التي أشعلت شرارة الثورات الشعبية. فمعدل البطالة بين الشباب العربي بلغ أكثر بقليل من 25% عام 2012. وأن هذه النسبة ترتفع بأوساط النساء إلى أكثر من 30%، وأن مشاركتهن بسوق العمل العربية هي الأضعف على مستوى العالم. ومن ناحية أخرى فسوق العمل العربية ضعيفة ولا تحظى إلا بعدد محدود للغاية من فرص التشغيل. وما يفاقم من هذه المشكلة تكرار الأزمات الاقتصادية العالمية والتي تجاوزت نحو 24 أزمة اعتبارا من عام 1971، و ضعف معدلات النمو الاقتصادي والخلل الذي يعانيه المناخ العام للاستثمار بالدول العربية . فظروف العمل

للشباب العربي سيئة للغاية جراء الأجور المتدنية والرعاية الاجتماعية والصحية المحدودة وعقود العمل غير الآمنة.

والأمر الملفت للنظر أن عامل البطالة كان القاسم المشترك في كافة الثورات العربية،ومع ذلك فقد مارست الثورات العربية أثرًا سلبياً على مستوى التشغيل بالدول العربية المصدرة للعمالة خلال عامي 2011، 2012 ومن ثم على مستوى البطالة بالدول العربية، فقد أثرت سلباً على وضع العمالة من خلال العوامل التالية :-

1. ضعف قدرة الحكومات الانتقالية ومؤسساتها على فتح أسواق جديدة للعمالة، في ظل الأداء الاقتصادي المتردي في الدول العربية التي شهدت ثورات، وهذا ما أثر سلبا على الوضع العام للعمالة بتلك الدول.
2. إهمال التدريب والتأهيل في ظل الاهتمام بالشأن السياسي والأمني ليس في الدول التي شهدت ثورات فحسب ولكن في كافة الدول العربية، في ظل تخوف معظم الدول العربية من هاجس الربيع العربي.
3. الشلل الاقتصادي في كل من ليبيا وسوريا اليمن خلال عام 2011 مما ضاعف من حجم البطالة في تلك الدول.

والجدول التالي يوضح تطور حجم البطالة بالدول العربية خلال الفترة 2008- 2012.

جدول رقم (9)

معدل البطالة بالدول العربية 2008- 2012

	2008	2009	2010	2011	2012
الأردن	12.7	13.0	13.4	12.9	12.8
الإمارات	3.7	4.2	4.2	4.3	4.2
البحرين	1.2	0.2	3.8	3.7	3.8
تونس	14	0.2	13.0	18.9	16.7
الجزائر	11.3	3.0	10.0	9.8	9.8
السعودية	10	5.4	10.5	10.5	5.5
السودان	19.7	0.2	13.7	13.4	15.9
سوريا	8.4	2.0	8.4	14.9	25.0
قطر	غ.م	2.7	0.5	0.6	0.5

الكويت	5.5	0.1	5.9	1.6	6.2
لبنان	8.2	6.4	0.0	13.1	10.0
ليبيا	12.5	18.2	19.5	غ.م	19.5
مصر	8.8	0.1	8.9	11.9	13.0
المغرب	9.6	0.2	9.1	9.2	8.7
اليمن	15.7	14.6	غ.م	18.0	30.0

المصدر :

- جامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.
- المواقع الالكترونية للبنوك المركزية والاجهزة الاحصائية للدول العربية.

شكل رقم (4)

تطور معدل البطالة عام 2008 مقارنة بعام 2012

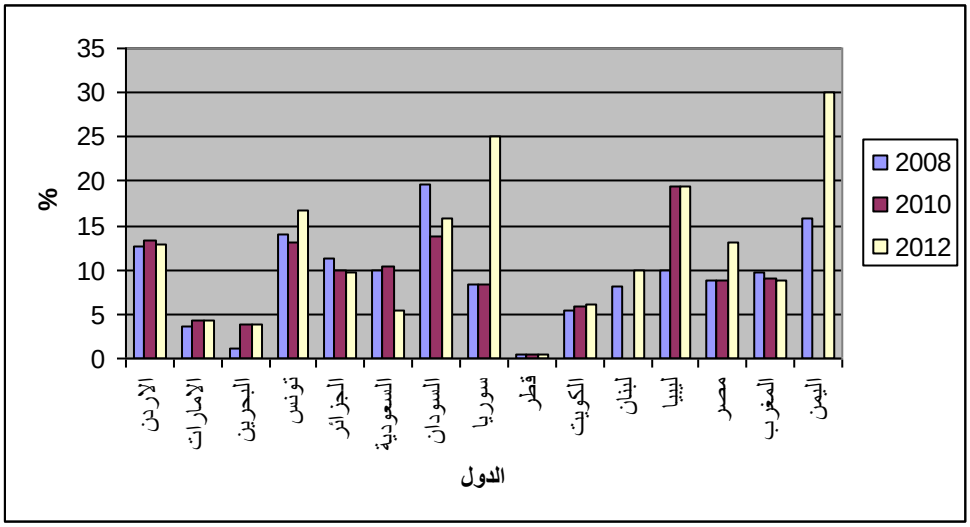

المصدر : المرجع السابق

ويتضح من الجدول(9) والشكل(4)، أنه بالرغم من انعكاس الأزمة المالية العالمية على معدل البطالة بالدول العربية إلا أن التأثير الأكبر كان للثورات العربية عليه ، لدرجة يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية وهي الدول التي مارست فيها تلك الاحتجاجات أثراً سلبياً على التشغيل، فقد أصبحت مشكلة البطالة في دول الربيع العربي أكثر عمقاً ومن الخطورة بمكان أنها تؤرق المجتمع، لاسيما مع تزايد الأعداد عقب تلك الثورات والاحتجاجات، فالثورات العربية والتي أثرت بشكل لافت في القطاع السياحي الذي يمثل واحداً من أهم قطاعات الدخل في مصر وتونس

مارست أثراً سلبياً على التشغيل، كما أن عودة العاملين من البلاد التـــي تشـــهد اضـــطرابات سياسية مثل ليبيا زاد من حدة تلك المشكلة خاصة في تونس ومصر. ففي تونس ارتفع معـــدل البطالة من 13.0 في المائة خلال عام 2010 إلى نحو 18.9 في المائة في عـــام 2011،. وهي زيادة كبيرة ومما يعمق من تلك الزيادة أن معدل البطالة المسجل قبل الثورة فيها مرتفع أساسا (13.3 في المائة)، وبالتالي فإن أي زيادة فيه لها انعكاسات سلبية كبيرة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية ولكن أيضا على الجوانب الاجتماعية والأمنية، وبالرغم امن انخفاضـــها عام 2012 إلا أنها مازالت مرتفعة.

وسوريا، حيث بلغ معدل البطالة 14.9 ، 25 فـــي المائـــة عـــامي 2011 ، 2012 مقارنة بعام 2010 والتي بلغ فيها معدل البطالة نحو 8.4 في المائة .

و في مصر ارتفع معدل البطالة من 9 في المائة خلال عام 2010 إلى 11.8 خلال عام 2011 وواصل ارتفاعه ليبلغ 13 % عام 2012 وكان هذا المعدل في مصـــر مرشـــح لمزيد من الارتفاع لولا التعيينات الواسعة للحكومة الانتقالية بعد الثورة، أما في الـــيمن فقـــد وصل معدل البطالة إلى مستوى غير مقبول ، 30% عام 2012 ، مما يستلزم اتخاذ إجراءات سريعة للحد منه.

وليبيا ، الدولة النفطية التي لا يعقل أن يصل معدل البطالة بها إلى نحو 19.5% عام 2012 ، وهو لا يختلف كثيرا عنه قبل الثورة الليبية

أما باقي الدول العربية فبالرغم من عدم ارتفاع معدل البطالة بها انعكاساً الاحتجاجات الشعبية إلا أن التغيرات الدولية وانعكاسها عليها، خاصة الدول الأكثر انفتاحا على العـــالم ، جعل معدل البطالة بها مقلق إلى حد كبير ففي الأردن يبلغ 13 في المائة وفي الإمارات يرتفع ليبلغ نحو 4.5 في المائة، ونفس الأمر في الجزائر والسعودية ولبنان والتي تراوحت معدلات البطالة فيها بين 10 في المائة و13 في المائة.

والخطورة في مشكلة البطالة بالدول العربية ليس في عدد العاطلين فحسب ولكن أيضا في نوعية المتعطلين لان معظم العاطلين أو غالبيتهم من ذوى المؤهلات العالية أو المتوسطة وتظهر خطورة هذا النوع من البطالة في أن هذه الفئة هم الأكثر وعياً وطموحاً في المجتمع ووجودهم في هذا الوضع قد يجعلهم أكثر إحباطاً وتمرداً، بالإضافة إلى أن الدولة تنفق الكثير والكثير على تعليم هؤلاء دون أن تجنى منهم أي فائدة تذكر، وفي واقع الأمر فإن البطالة لا تؤثر فقط على الإفراد العاطلين بل أنها تمتد أيضا إلى أسرهم ويظهر ذلك في انخفاض دخل

الأسرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن ثم يجب العمل بكافة الطرق للتصدي لها بقوة وتقديم حلولاً جادة لهذه المشكلة؛ على أن تشتمل تلك الحلول على خطط وإجراءات محددة والبحث عن آليات جديدة لتنشيط القطاعات الاقتصادية كافة، بالشكل الذي يضمن انخراط الشباب العاطل عن العمل في مشروعات صغيرة ومتوسطة منتجة فعلا، وليس استيعابهم بفرص عمل وهمية.

ثانياً: الأثر على البطالة في الأجل الطويل

تعرضت الصفحات السابقة للأثار قصيرة الأجل للتحولات الاقتصادية على التشغيل ومن ثم على البطالة بالدول العربية، والتي اتضح منها الآثار السلبية لها على البطالة في الأجل القصير، أما في الاجل الطويل فالأمر يختلف، نظراً لوجود فترة تسمح بتغير السياسات التي كانت تعمق من البطالة بالدول العربية، فتؤكد الدراسات التي أجريت على عدد من الدول العربية أن هدف التشغيل لم يحتل أهمية في سياسات الاستثمار خلال العقود الماضية، وهذا ما جعل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2012 يبلغ نحو 17.5 مليون عاطل لتبلغ نسبة البطالة بالدول العربية 17.2%، ومن ثم فمن المتوقع ان تمارس الاحتجاجات الثورات الشعبية في الأجل الطويل ضغط في اتجاة خلق وظائف جديدة حقيقية وذلك من خلال التأثير على سياسات الاستثمار بالدول العربية، بحيث تركز تلك السياسات على القطاعات والفن الإنتاجي الذي من شأنه زيادة مستوى التوظف، ومن ثم سيتجه معدل البطالة بالدول العربية الى الانخفاض في الاجل الطويل ولكن ذلك رهن بان تتسع التعديلات التي تخلفها الثورات والاحتجاجات لتشمل المجالات التالية :-

أولا: النمو المستمر

في ضوء انخفاض مرونة التشغيل للناتج بالدول العربية فيجب العمل على ارتفاع معدل نمو الناتج واستمراره من خلال تعميق استقرار الاقتصاد الكلى وزيادة الاستثمار. فيجب ان تهدف المرحلة المقبلة ان تحقق الدول العربية معدل نمو حقيقي 6-7% في المائة وهذا سيتطلب استثماراً سنوياً لا يقل عن 25% من الناتج المحلى الإجمالي سنوياً، وهذا من شأنه تخفيض معدل البطالة في الاجل الطويل، غير أن هناك اشتراطات عديدة لتحقيق هذا الهدف:-

أ- رفع معدل الاستثمار الإجمالي خلال الفترة ليصل في نهاية العشر سنوات القادمة الى 28 في المائة، وهذا يستلزم رفع مستوى المدخرات المحلية بالدول العربية عن مستوياتها الحالية .

ج- الاستمرار في إصلاح الأسعار النسبية من أجل توفير نظام حوافز رشيدة

ثانياً: كثافة العمالة في النمو

يتسم الاستثمار بالدول العربية بارتفاع معامل الاستثمار/ للعامل، وهذا وإنه كان مقبولاً في الدول النفطية التي تعاني من خفة سكانية ووفرة في رأس المال فهو غير مقبول في عموم الدول العربية التي تعاني من انخفاض رأس المال ووفرة في العمالة، لذا فإن اختيار الفن الإنتاجي كثيف العمل يعد مطلباً ضرورياً لتلك الدول في ظل الوفرة النسبية لعنصر العمل وندرة عنصر رأس المال، ومن ثم فمن المتوقع في ظل التغيرات المحتملة لسياسات للاستثمار أن تتجه تلك السياسات الى الاهتمام بكثافة العمالة في النمو قدر اهتمامها بمعدله.

ويطرح رفع كثافة العمالة في النمو ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية على الأقل:-

(أ) المزيج القطاعي الأمثل.

(ب) الأدوار النسبية للاستثمارات الخاصة والعامة.

(جـ) تصميم سياسات تجارة وسوق عمل مساعدة ومشجعة.

ثالثا: تدريب قوة العمل

إن تطبيق سياسات الاستثمار كثيف العمالة، يجب أن يرافقها برامج تدريبية لرفع كفاءة وتعزيز مهارات قوة العمل، وتقوية الدور المتكامل للتعليم والتدريب الرسميين في تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والسلوكيات الضرورية التي يحتاجها سوق العمل. ولا ينازع أحد الآن في أن قدرة الإنتاجية لأية أمة تتوقف على رصيدها من رأس المال البشرى. فقد أوضحت الدراسات والشواهد الحديثة أن معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، كمقياس للإنتاجية، يرتبط ارتباطاً شديداً بالثروة التعليمية. ويشير حجم وبنية البطالة الحالية بالدول العربية (ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين) إلى عدم قدرة التعليم ونظام التدريب على توفير قوة العمل التي يحتاجها الاقتصاد سواء كمياً أو نوعياً وفي الوقت المناسب.

وإذا كانت دول الربيع العربي ستسلك طريق النمو من خلال زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى متوسط 7 في المائة خلال السنوات القادمة ،فإن عليها أن تتخذ خطوات جادة لإصلاح نظم التعليم والتدريب الرسمية؛ فهي أهم المؤسسات المسئولة عن عملية رفع

مهارة قوة العمل. وربما يمكن فهم الرابطة بين التعليم والعمالة بشكل أفضل، وكذلك دلالاتها بالنسبة للنمو والأداء الاقتصادي، من خلال تقديم تحليل عن الوضع الراهن للتعليم والتدريب الرسميين في الدول العربية، وذلك قبل تقديم أي مقترح بشأن ما يجب عمله.

وكحقيقة، يكتنف نظام التدريب الحالي في معظم الدول العربية مشكلات مماثلة لتلك التي تواجه النظام التعليمي. ومن مظاهر ذلك، النقص في المعلمين والمدربين المؤهلين، والبرامج والوسائل التعليمية القديمة، وانعدام المرونة، والفشل في التكيف في مواجهة التحديث المتنامي والتطورات التكنولوجية الحديثة وظهور مهن جديدة وتغير مضمون المهن والوظائف الموجودة.

وفي ظل الوضع المبين فيما سبق، فإن السياسة المقترحة ستتبنى نهجاً مزدوجاً لمعالجة النقص الراهن المرتبط بتعليم وتدريب قوة العمل. ويهدف النهج الأول إلى تعميق إصلاح نظام التعليم الأساسي الرسمي. أما النهج الثاني فيهدف إلى إصلاح النظام التدريبي من أجل الارتقاء المستمر بمهارات قوة العمل.

رابعا: السياسات العامة

تقوم الحكومات العربية إلى جانب مسئوليتها الرئيسية عن تصميم وتنفيذ سياسات اقتصاد كلى متسقة، بدور هام في توفير بنية مساعدة. وليست هذه بالتأكيد دعوة إلى مزيد من التدخل الحكومي، ولكن من المعتقد أن هناك دوراً هاماً يمكن أن تلعبه "الدولة التنموية" على الأقل في مجالات ثلاث هي: الاستثمار في رأس المال البشرى، وتعميق الإصلاح المؤسسي وخلق نوع من التكامل بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، فمن شأن تلك المجالات الثلاث خلق بيئة مواتية لإقامة مشروعات جديدة ومن ثم الارتقاء بمستوى التشغيل.

خامسا :على المستوى القطاعي

هناك قطاعات واعدة بدول الربيع العربي من حيث القدرة على تشغيل الأيدي العاملة ،إذا ما وجهت الاستثمارات إليها بالقدر الكافي وبالفن الإنتاجي الملائم وأهم هذه القطاعات:-

- قطاع التشييد والبناء: يعتبر هذا القطاع من القطاعات كثيفة العمل ،ولكي يحقق هذا القطاع المرجو منه فيجب أن يركز على الإسكان الشعبي حيث إنه أكثر استخداما لعنصر العمل من الإسكان الفاخر ، كما يجب تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المنشات العاملة في هذا القطاع، خاصة التمويل اللازم بشروط ميسرة .
- قطاع السياحة : يتميز قطاع السياحة عن غيره من القطاعات بارتفاع مرونة التشغيل للاستثمار، كما أن إمكانات الدول العربية في هذا القطاع كبيرة وغير مستغلة كما سبق الاشارة اليه في المبحث الثاني، من ثم فان مزيدًا من الاهتمام

بهذا القطاع سيساهم بشكل فعال في تشغيل عدد متزايد من الأيدي العاملة، ولكن هذا يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية :-

- تفعيل مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عملية التنمية السياحية.
- رفع كفاءة البناء المؤسسي لقطاع السياحة.
- الاهتمام بالأنواع المختلفة من السياحة مثل السياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات وعدم قصر السياحة في السياحة الأثرية والتفيهية.
- تشديد الجزاءات على الشركات السياحية، يال إخلالها بالتزاماتها مع السياح.
- تشجيع السياحة الداخلية، حيث إنها تعد أكثر انتظاما من السياحة الخارجية.

- قطاع الصناعة التحويلية: يعتبر هذا القطاع من اكثر القطاعات السلعية استيعابا للعمالة، لذا يمكن أن يسهم هذا القطاع بشكل كبير في توفير المزيد من فرص العمل في الاجل المتوسط والطويل، خاصة إذا ما تم التركيز على الصناعات الصغيرة والحرفية ولكن ذلك يتطلب:-

- خلق بيئة اقتصادية موائمة لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات مالية ونقدية وضريبية متحيزة لهذا القطاع ومشجعة للاستثمار.
- توفير الحصانات الحكومية للصناعات الصغيرة وتقديم القروض الميسرة لها ، فضلا عن دعم الحكومة للقروض الأخرى المقدمة لهذه المشروعات ، وتوفير المعلومات الكافية ودراسات الجدوى اللازمة .
- ربط الحوافز والمزايا التي تقدم للمشروعات بما توفره من فرص عمل، وبمعنى آخر التزام المشروعات بتشغيل عدد معين من العمال حتى يمكن أن تستفيد من مزايا ضريبية أو غيرها من المزايا.
- العمل على تطويع الفن الإنتاجي المستخدم في الصناعات المحلية بما يتلاءم مع ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وهو ما يعني إعطاء اهتمام لاستخدام أساليب إنتاجية أكثر استخداما للعمل.

- قطاع التجارة والمال والتأمين: هذا القطاع بطبعه قطاع كثيف للعمل، كما أن مرونة التشغيل لرأس المال فيه تعد مقبولة، ومن ثم فإنه قدرته على المساهمة الفعالة في التشغيل مرهون بما يلي:-

- تفعيل دور أسواق المال والبورصات العربية في استقطاب الأموال من المؤسسات والأفراد العرب والأجانب للاستثمار في البورصات العربية ، لما في ذلك أثر إيجابي على الاستثمار المباشر، و من ثم الارتقاء بالتوظف.
- تشجيع الكيانات الاقتصادية الوطنية المتخصصة في توفير خدمات ضمان الاستثمار التي تحقق الشعور بالأمان لدى المستثمرين وتشجع على قيام المشروعات الكبرى مما يساهم في تشغيل عاملين جدد ومن ثم تقليص حجم البطالة.
- الالتزام بالمعايير الدولية في الرقابة على الأجهزة المصرفية العربية مثل بازل 1، بازل2 و بازل 3بحيث تتميز معاملاته بالوضوح والشفافية .
- تطوير أسواق الأوراق المالية ، كي تستطيع أن تؤدي دورها بكفاءة وفاعلية وتوجيه هذه الموارد لأنشطة إنتاجية .
- تفعيل دور البنك المركزي في دعم مؤسساته وإعطائه قدرًا أكبر من الاستقلالية.

- القطاع الزراعي: يعاني القطاع الزراعي في الدول العربية من انخفاض قدرته الاستيعابية للعمالة في حين أن دراسة تجارب بعض الدول الناجحة في مواجهة البطالة تشير الى أن هذا القطاع لعب دوراً أساسياً في رفع معدلات النمو ومن ثم استيعاب العمالة وذلك في دول مثل الصين والهند [1]، حيث تبلغ قوة العمل بهذا القطاع حوالي ثلثي قوة العمل الإجمالية ، ولكن ذلك يتطلب عدة خطوات بعضها طويل الأجل تتمثل في :-
  - زيادة الاستثمارات القومية الموجهة للقطاع الزراعي .
  - إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية وإقامة بنية أساسية جديدة.
  - توفير الخدمات اللازمة في المناطق الريفية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية حتى لا تصبح تلك المناطق مناطق طاردة للسكان.
  - استصلاح أراضي جديدة وتسهيل امتلاكها للشباب من خلال تقديم الخدمات الفنية والدعم التمويلي لهم بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية.

---

(1) د. هبة نصار ، القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2001، ص12 ، 13.

اهم التوصيات للحد من السلبيات وتعظيم الايجابيات:

1. إعطاء أولوية للقطاعات الاقتصادية المستوعبة للعمالة عند توزيع الاستثمارات القومية، خاصة القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، لقدرتهما الكبيرة على استيعاب العمالة.
2. مراعاة معدلات البطالة في مختلف الأقاليم بالدول العربية عند التوزيع المكاني للاستثمارات القومية بين الأقاليم، بأن توجه للأماكن التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بنصيب أكبر من الاستثمارات المنفذة.

3. وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة القوة العاملة في الدول العربية وذلك من خلال:-
   - تحسين النظام التعليمي وتطويره مع زيادة الاهتمام بكل من التعليم الأساسي والمهني بما يتناسب مع احتياجات السوق
   - التنسيق الجيد والكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل ، بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي ، ومتطلبات سوق العمل في الداخل والخارج.
4. ربط الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يضيفه من وظائف جديدة للاقتصاد القومي؛ وذلك ليكون له دور ملموس في الحد من البطالة
5. وضع حوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في المحافظات النائية، بدلا من تركزها في المحافظات الكبرى فقط.

6. اختيار أسلوب الإنتاج الملائم ، أسلوب الإنتاج كثيف العمل ، وذلك كمرحلة انتقالية ننتقل بعدها مرحليا إلى استخدام أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال مع تغير الظروف.

المراجع

1- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010

2- **بهجت ابوالنصر**، دور سياسات الاستثمار في علاج مشكلة البطالة في مصر، دراسة دكتوراة، كلية التجارة جامعة الازهر، 2010.

3- **جامعة الدول العربية وأخرون** ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

4- **صندوق النقد الدولي**، افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2010، سبتمبر 2011.

5- صندوق النقد العربي، تقرير اسواق المال العربية، أعداد مختلفة.

6- **د. هبة نصار**، القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2001.

7- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية،العدد 225، المجلد 20، سبتمبر 2011.

8- المواقع الالكترونية للبنوك المركزية والاجهزة الاحصائية للدول العربية.

9- World Tourism Organization(UNWTO),Barometter,August2011

10- http://www.investintunisia.tn/site/ar/home.php?id_article=516

11- www.doingbusiness.org .

12- www.weforum.org